

تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر

Activating the Islamic financial industry as an entry point to enhance financial inclusion in Algeria

حمدي معمر

جامعة الشلف

(الجزائر)

hamdi@univ-chlef.dz

سوداني نادية

جامعة تيسمسيلت

(الجزائر)

Soudani-mag@hotmail.com

فلاق صليحة *

جامعة الشلف

(الجزائر)

s.fellag@univ-chlef.dz

الملخص:

معلومات المقال

تهدف هذه الدراسة لتوضيح أهمية تفعيل الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر باعتبارها ركيزة أساسية لتعزيز الشمول المالي، حيث تتوافق مع قيم وثقافة المجتمع الجزائري، ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة أن الجزائر تعتبر من بين الدول التي تعاني من ارتفاع نسبة الإقصاء المالي، لذا تبذل الحكومة مجهودات معتبرة من أجل تعزيز الشمول المالي، وفي هذا الإطار قامت بخطوات جادة لتفعيل الصناعة المالية الإسلامية وتعزيز دورها، من خلال إصدار النظام 02/20 الذي أتاح للبنوك والمؤسسات المالية إنشاء شبائيك للصيرفة الإسلامية، مما سيسمح بنشر الثقافة المالية وتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات المالية خاصة الفئات المهمشة والميسورة الدخل الأمر الذي يساهم في نشر الشمول المالي..

تاريخ الارسال: 31 ديسمبر 2020

تاريخ القبول: 22 مارس 2021

الكلمات المفتاحية:

- ✓ تمويل إسلامي
- ✓ شمول مالي
- ✓ التثقيف المالي
- ✓ ادخار
- ✓ اقتراض

Abstract :

Article info

This study aims to clarify the importance of activating the Islamic financial industry in Algeria as a basic pillar for promoting financial inclusion, as it corresponds to the values and culture of the Algerian society, and we have reached through this study that Algeria is among the countries that suffer from a high rate of financial exclusion, so the government is making efforts Considered to enhance financial inclusion, and in this context it has taken serious steps to activate the Islamic financial industry and enhance its role, by issuing the 02/20 system that allowed banks and financial institutions to establish windows for Islamic banking, which would allow the spread of financial culture and enhance the access and use of all segments of society for financial services Especially marginalized and affluent groups, which contributes to spreading financial inclusion

Receive 31 December 2020

Accepte 22 March 2021

Keywords:

- ✓ Islamic finance
- ✓ financial inclusion
- ✓ financial education
- ✓ savings
- ✓ borrowing

1. مقدمة:

يعتبر الشمول المالي ركيزة أساسية لدعم التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي للبلد، لذلك حضي باهتمام كبير من قبل مختلف الحكومات في العالم، فالشمول المالي يعزز التنافس بين المؤسسات المالية، حيث يسمح بتنويع الخدمات المقدمة، لجذب أكبر عدد من العملاء، كما يسمح بدعم التنمية الاجتماعية من خلال الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل، عن طريق إتاحة الخدمات المالية للفقراء وللطبقة المهمشة، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تعرف مؤشرات شمول مالي ضعيفة، حيث تعاني من ارتفاع لنسبة الإقصاء المالي، مما يتطلب البحث عن آليات فعالة لتعزيز الشمول المالي وفي هذا الإطار تعتبر الصناعة المالية الإسلامية مدخلاً هاماً يسمح بدعم ونشر الشمول المالي في الجزائر، ويتناسب مع ثقافة وقيم المجتمع الجزائري في ظل هيمنة القطاع المالي والمصرفي التقليدي على مختلف المعاملات في السوق، مما نتج عنه انعدام المنافسة.

على ضوء ما سبق نطرح الإشكال الرئيسي التالي:

فيما تكمن آليات تفعيل الصناعة المالية الإسلامية لتعزيز ودعم الشمول المالي في الجزائر؟

- **أهمية الدراسة:** محاولة التحسيس بدور الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر خاصة في ظل اهتمام الحكومة الجزائرية بنشر خدمات مصرفية إسلامية من خلال إصدار النظام 02/20 بتاريخ 15 مارس 2020.

- **أهداف الدراسة:** نسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم الشمول المالي وواقعه في الجزائر؛
- تشخيص واقع الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر؛
- توضيح سبل تفعيل الصناعة المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر.
- **أقسام الدراسة:** للإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى الأقسام التالية:
 - التأصيل النظري للشمول المالي وواقعه في الجزائر؛
 - تشخيص واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر؛
 - آليات تفعيل الصناعة المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

2. التأصيل النظري للشمول المالي وواقعه في الجزائر:

1.2 مفهوم الشمول المالي وأبعاده:

1.1.2 ظهور مصطلح الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة سنة 1993 في دراسة ليشون وثرث (Leyshon&Thrift) عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناولوا فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية (بن موسى و قمان ، 2019، صفحة 244). وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية. وفي سنة 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة وبشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة. وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية سنة 2008، بالتزام الحكومات بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بشكل صحيح، إضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة وبتكلفة منخفضة (بوطلاعة ، ساعد بخوش ، و بوقرة، 2020، صفحة 145).

2.1.2 تعريف الشمول المالي:

يشير الشمول المالي حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء فإن الشمول المالي ينصرف إلى: تمتع الأفراد بما فيهم ذوي الدخل المنخفض، والشركات بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين،...)، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة (طرشي، انساعد، و عبو، 2019، صفحة 120)؛

كما يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر سنة 2014 تحت عنوان تقرير التنمية المالية العالمي "Global Financial Development Report" على أنه: "نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية" (شني و بن لخصر، 2018، صفحة 06).

وتعرف مجموعة الدول العشرين G20 ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه: "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدم لهم بشكل عادل وبتكاليف معقولة" (غربي، 2020، صفحة 11). من خلال هذه التعاريف يتضح لنا بأن الشمول المالي هو: "القدرة على إيصال الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع وبأقل تكلفة".

3.1.2 أسباب الاستبعاد المالي:

يوجد نوعان من الأسباب التي تتعلق بالاستبعاد المالي، منها أسباب تتعلق بالعرض وأسباب تتعلق بالطلب نوضحها فيما يلي (غربي، 2020، الصفحات 19-20):

أ. جانب العرض: يشار إلى الأسباب المتعلقة بجانب العرض بفشل وإخفاق السوق، وتتمثل في:

- ترى المؤسسات المالية التابعة للقطاع الخاص أن التعامل مع الفقراء والشرائح من ذوي الدخل المنخفض (في الجزء الأسفل من السوق)، يحقق لها أرباحاً متدنية، في حين أن تعاملها مع العملاء الأغنياء من ذوي الدخل المرتفع (في الجزء الأعلى من السوق)، يحقق لها أرباحاً مرتفعة. لذلك فضلت المؤسسات المالية الخاصة التعامل مع الأغنياء (ذوي الملاءة المالية) وجعلت الفقراء خارج إطار أولوياتها؛
- عدم وجود مؤسسات مالية رسمية بالقرب من العملاء الفقراء ذوي الدخل المنخفض في المناطق الريفية النائية، حيث لا تتوفر التسهيلات المالية على مسافة معقولة، مما يضطرهم إلى اللجوء للمصادر غير الرسمية؛
- في الحالات التي تتاح فيها الفرصة للفقراء وذوي الدخل المنخفض إمكانية الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، فإن الخدمات والمنتجات التي تقدمها المؤسسات لا تتلاءم مع متطلبات خدمة العملاء من ذوي الدخل المنخفض (التكلفة، شروط التمويل وإجراءات السداد، استخدامات مبلغ التمويل)؛ ومن ثم لا يستطيع هؤلاء العملاء الاستفادة من هذه الخدمات والمنتجات؛
- إخفاقات السوق والحكومة في توصيل الخدمات المالية للفقراء وذوي الدخل المنخفض سواء من خلال المؤسسات التابعة لها (البنوك الريفية أو المحلية)، أو من خلال إصدار الأنظمة والقوانين والسياسات التي تيسر إمكانية حصول هذه الشريحة من العملاء على الخدمات المالية الرسمية من المؤسسات المالية التابعة للقطاع الخاص.

ب. جانب الطلب: يشار إلى الأسباب المتعلقة بجانب الطلب بفشل وإخفاق في جانب السكان والأفراد، وتتمثل في الآتي:

- الأمية المالية وعدم المعرفة بوجود خدمات مالية أو مؤسسات مالية يمكنها أن تقدم خدمات مالية تلي احتياجاتهم؛
- عدم القدرة للوصول إلى المؤسسات المالية، نظراً لصعوبات تتعلق بالبعد المكاني وعدم وجود وسيلة مناسبة للوصول إليها؛
- غالباً ما يكون السكان المحرومون غير نشطين اقتصادياً، ومن ثم ضعف الرغبة في الدخول لدورة الإنتاج؛
- يلجأ بعض العملاء إلى طلب الخدمات من القنوات غير الرسمية لاعتقادهم بوجود فوائد أكثر من حيث التكاليف أو سبل الراحة أو الثقة أو الروابط الثقافية، وفي الغالب ينظر إلى الخدمات غير الرسمية على أنها تتطلب مستندات أقل، وأكثر راحة من حيث التواجد، بل أكثر ترحيباً بهذا القطاع من العملاء.

4.1.2 أبعاد الشمول المالي: لقد تطور مفهوم الشمول المالي ليشمل الأبعاد الرئيسية التالي (فلاق، حمدي، و حفي، 2019، صفحة 04):

أ. الوصول للخدمات المالية: يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية؛

ب. استخدام الخدمات المالية: يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة؛

ت. جودة الخدمات المالية: جودة الخدمات المالية يعتبر مقياساً يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية، وتعتبر (ج) الخدمة المالية تحدياً يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة، واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة.

5.1.2 أهمية الشمول المالي: تكمن فيما يلي (بن قيدة و بوعافية، 2018، صفحة 94):

أ. الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي: لقد أثبتت الدراسات بأن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية. إذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة مالياً من النظام الاقتصادي. ذلك أن النظام المالي الذي لا تتوافر لدى كافة الشرائح السكانية فيه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع. ترتفع احتمالية تعرضه للصدمات المالية وتنخفض قدرته على تحقيق الاستقرار؛

ب. الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية: يتحقق ذلك من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية؛

ت. الشمول المالي يمثل عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: تعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات الصغيرة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، كما يساهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي رفع معدلات النمو؛

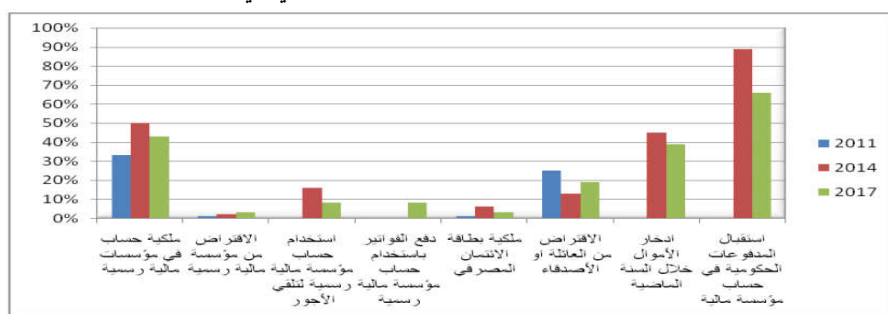
ث. يهتم الشمول المالي بالجانب الاجتماعي: وهذا من حيث الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل ومن خلال حصولهم على المنتجات المالية بشكل عادل وبأسعار منخفضة وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

2.2 واقع الشمول المالي في الجزائر:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من ارتفاع لنسبة الإقصاء المالي والذي قدره بنك الجزائر سنة 2017 بـ 4675 مليار دج أي ما يعادل 33% من الكتلة النقدية (M_2)، حيث دق بنك الجزائر ناقوس الخطر وضرورة تجنيد كل الإمكانيات لامتنصص هذه الأموال واستثمارها، بدل اللجوء للاستدانة من الخارج أو التمويل غير التقليدي (أوسياف و شاوي، 2020، صفحة 123). ومن أجل تفصيل أكثر نوضح من خلال ما يلي واقع الشمول المالي في الجزائر:

1.2.2 تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر: نوضحها من خلال الشكل التالي:

الشكل (01): تطور المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر



المصدر: (بوطلاعة ، ساعد بخوش ، و بوقرة، 2020، صفحة 152)

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا بأن المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر عرفت ارتفاعاً خلال سنة 2014 مقارنة بسنة 2017. فمؤشر ملكية حساب في المؤسسات المالية الرسمية ارتفع من 33% سنة 2011 إلى 50% سنة 2014 لينخفض إلى 43% سنة 2014، كما نلاحظ بأن مؤشر الاقتراض من العائلة والأصدقاء (25% سنة 2011 لينخفض إلى 19% سنة 2017) مرتفع مقارنة بمؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية (1% سنة 2011 ليرتفع إلى 3% سنة 2017)، وهذا ما نتج عنه انخفاض مؤشر ملكية بطاقة الائتمان المصرفي (6% سنة 2014 إلى 3% سنة 2017)، في حين سجل مؤشر استخدام حساب مؤسسة مالية رسمية لتلقي الأجور ارتفاعاً (8% سنة 2017).

2.2.2 تطور الكثافة المصرفية في الجزائر: يسمح مؤشر الكثافة المصرفية بمعرفة مدى توسع شبكات البنوك العاملة وبالتالي قدرتها على توفير خدمات مصرفية لأكثر عدد من شرائح المجتمع دون عقبات. كما يكشف هذا المؤشر قدرة البنوك على امتصاص الادخار العائلي. ومن خلال الجدول التالي نوضح تطور الكثافة التأمينية بالجزائر خلال الفترة (2011-2017):

الجدول (01): تطور الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2011-2017)

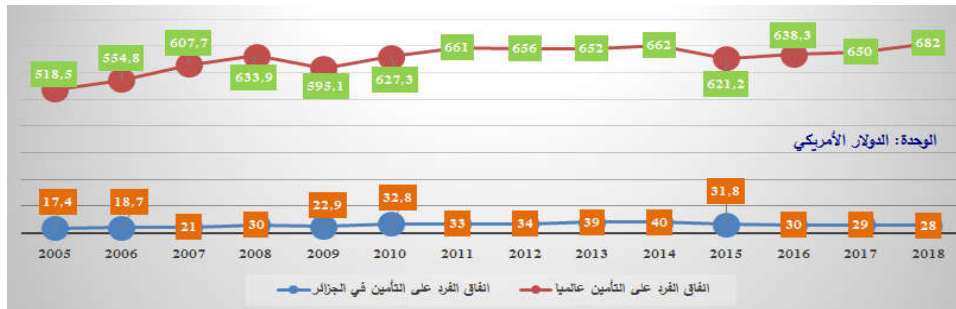
السنوات	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
عدد الشبايك	1604	1577	1557	1525	1499	1478	1441
عدد السكان\عدد	26.30	26.18	25.66	25.63	25.50	25.40	25.50
الشبايك	9	9	0	0	0	0	0

المصدر: (طرشي، انساعد، و عبو، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، 2019، صفحة 124)

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا بأن شبكة وكالات المصارف في الجزائر تشهد تطوراً حيث ارتفع عدد الشبايك من 1441 سنة 2011 إلى 1604 شباك سنة 2017. حيث تنتشر البنوك العمومية بحوالي 1145 وكالة مقابل 364 وكالة للبنوك الخاصة. أما فيما يتعلق بمراكز الصكوك البريدية فتميزت شبكة وكالاتها في نهاية سنة 2017 بكثافة أكبر من كثافة شبكة وكالات المصارف، حيث تضم 3826 وكالة موصولة إلكترونياً، موزعة على كامل التراب الوطني أي ما يمثل وكالة واحدة لكل 3214 شخص عامل، وإجمالاً بلغ عدد وكالات المصارف ومركز الصكوك البريدية 5430 وكالة، أي بنسبة وكالة واحدة لـ 2265 شخص عامل.

3.2.2 تطور الكثافة التأمينية في الجزائر: يعكس هذا المؤشر إنفاق الفرد على التأمين، حيث يمثل إجمالي الأقساط المتحقق في البلد منسوباً إلى عدد السكان. والشكل التالي يوضح أكثر:

الشكل (02) : تطور الكثافة التأمينية في الجزائر للفترة (2005-2018)
الوحدة: الدولار الأمريكي



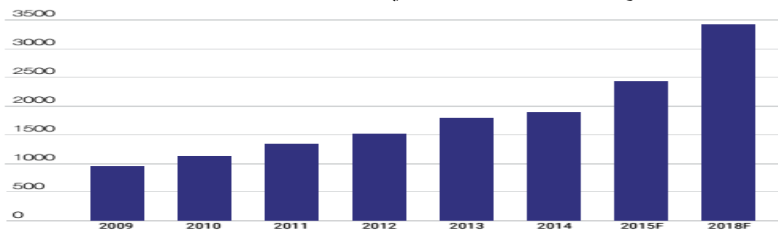
المصدر: (مرقوم، فلاق، و فوقة، 2020، صفحة 135).

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا بأن سوق التأمين في الجزائر يشهد انخفاضاً لانفاق الفرد على التأمين مقارنة بإنفاق الفرد العالمي على التأمين الذي يُقدَّر بـ \$682 سنة 2018، ولقد بلغت أعلى نسبة تطور سنة 2008، تزامناً مع انطلاق اتفاقيات الشراكة بين البنوك وشركات التأمين والتي قدرت بـ 43%، ويرجع سبب ذلك لانخفاض الوعي التأميني بين أفراد المجتمع واقتصار التأمين على الخدمات الإجبارية.

3. تشخيص واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر:

1.3 واقع الصناعة المالية الإسلامية في العالم: شهدت الصناعة المالية الإسلامية تطوراً هاماً وانتشاراً كبيراً عبر مختلف دول العالم حيث نوضح من خلال الشكل البياني التالي عرضاً لمجموع أصول المالية العالمية في صناعة التمويل الإسلامي:

الشكل (03): مجموع أصول التمويل الإسلامي (2009-2018)



المصدر: التمويل الإسلامي: التنمية في الأسواق الجديدة، ص: 01. من الموقع:

<http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=164&bb=uploadpdf>

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا بأن الصناعة المالية الإسلامية قد شهدت تطوراً ملحوظاً، حيث تقدر مجموع الأصول المالية العالمية في صناعة التمويل الإسلامي 2 تريليون دولار أمريكي، تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي وبعض دول جنوب شرق آسيا المحور الأساسي في التمويل الإسلامي حيث احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى تلتها ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة.

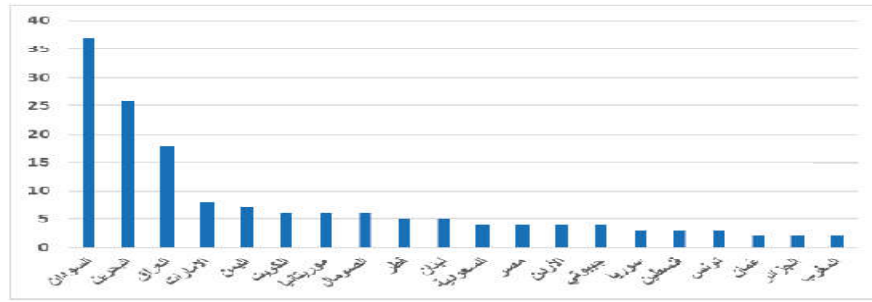
2.3 الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر:

1.2.3. الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

يعتبر النظام 02/18 الصادر بتاريخ 04 نوفمبر 2018 والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية وهو أول إطار قانوني وتنظيمي خاص بالمعاملات المصرفية المتوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية غير أن القانون شابه بعض الغموض، فتم إصدار الأمر 02/20 بداية سنة 2020 والذي هدف إلى تجديد القواعد المطبقة على المنتجات التشاركية التي لا يترتب عليها تحصيل أو تسديد فوائد، كما يهدف إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المتعلقة بالصيرفة التشاركية. لم يجد النظام طريقه للتطبيق لعدة اعتبارات أهمها التغيرات السياسية التي حصلت في الجزائر نتج عنها إجراء انتخابات رئاسية نهاية سنة 2019 قبل أن يدخل الاقتصاد العالمي صراعاً مع انتشار وباء كورونا وانخفاض أسعار النفط، غير أن ذلك لم يمنع من إصدار النظام 02/20 بتاريخ 15 مارس 2020 والذي أتاح للبنوك والمؤسسات المالية إنشاء شبائك للصيرفة الإسلامية واشترط أن يكون الشباك مستقلاً عن الناحيتين المالية والمحاسبية عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، وتكون حسابات عملاء الشباك مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للعملاء (قندوز و حمده قعلول، 2020، الصفحات 29-32).

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى كون عدد المصارف وشركات التأمين الإسلامية في الجزائر محدود، والشكل البياني يوضح عدد المصارف الإسلامية في العالم العربي سنة 2001 حيث يتضح لنا بأن الجزائر تحتوي على عدد قليل من المصارف الإسلامية والبالغ عددها اثنان (02) بنك البركة ومصرف السلام، في حين يبلغ عدد المصارف الإسلامية 155 مصرفاً عربياً إسلامياً، احتلت السودان المرتبة الأولى بوجود 37 مصرف إسلامي بها تليها البحرين بـ 26 مصرف ثم العراق بـ 18 مصرفاً والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (04): عدد المصارف الإسلامية في العالم العربي خلال سنة 2017



المصدر: (يوسف عبيد، 2019، صفحة 04).

2.2.3. التأمين التكافلي في الجزائر: فيما يتعلق بالتنظيم القانوني لصناعة التأمين التكافلي بالجزائر فلقد تضمن قانون المالية لسنة 2020 مادة قانونية متممة للمادة 103 (المادة 203 مكرر) من الأمر 07/95 تسمح للشركات باعتماد التأمين التكافلي استجابة لطلبات المتعاملين الراغبين بممارسة نشاط تأميني متوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية. وتنص المادة 203 على مايلي: "يمكن لشركات التأمين كذلك إجراء معاملات تأمين على شكل تكافل". وبوجود القانون الجديد ستتمكن شركات التأمين التكافلي بممارسة نشاطها كما ستتمكن بقية شركات التأمين (التجارية) بإنشاء صندوق تأمين تكافلي، في ظل وجود شركة وحيدة هي شركة سلامة في الجزائر. والجدول التالي يوضح تطور رقم أعمال شركة سلامة للتأمينات.

الجدول (02): تطور رقم أعمال شركة سلامة للتأمينات (2015-2018)

السنوات	2015	2016	2017	2018
رقم الأعمال (مليون دينار)	4707	5019	4787	5158

Source : (Direction Générale du Trésor Direction Des Assurances, p. 8)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رقم أعمال شركة سلامة للتأمينات وامتداداً على الأربع سنوات السابقة والمتواصلة استمر في النمو، مما يوضح زيادة الطلب على خدمات التأمين التكافلي وكذلك مساعي الشركة على التطور والسعي للاندماج في السوق ودعم تنافسيتها.

4. آليات تفعيل الصناعة المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر:

1.4. أهمية الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي: تساهم الصناعة المالية الإسلامية على نحو متزايد في تحسين الشمول المالي والمصرفي، حيث تسمح بتطبيق آليات فعالة لتعزيز الشمول المالي للأفراد والأسر التي تعاني من (عمار غربي، 2018، صفحة 111):

- الفقر المدقع (تحت خط الفقر): عن طريق الزكاة، الصدقات الوقف وتقاسم المخاطر الجماعية؛
- الفقر (فوق خط الفقر): عن طريق القرض الحسن الزكاة، الوقف والتمويل الأصغر والتكافل الأصغر؛
- الدخل المنخفض: عن طريق الحلول القائمة على السوق وتقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

لقد برز دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، كونه يقدم حلاً للفئات التي أحجمت عن التعامل مع القطاع المصرفي التقليدي لاعتبارات مختلفة، فتصميم منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات الأفراد والشركات يعد عنصراً هاماً لتعزيز الشمول المالي في مختلف دول العالم، وبالتالي فإن تصميم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية سيؤدي إلى جذب فئة من المجتمع ترغب في بالحصول على هذه الخدمات. إضافة إلى ذلك فإن استخدام عقود المشاركة وتقاسم المخاطر يعد بديلاً عملياً وذا فاعلية للتمويل القائم على الديون التقليدية. يمكن لهذه الأدوات التمويلية التي يجري فيها مشاركة المخاطر، أن تقدم خدمات ومنتجات مصممة بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، فالتأمين التكافلي والتمويل متناهي الصغر وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز من فرص الحصول على التمويل. كما يحتوي النظام المالي الإسلامي على أدوات فريدة لإعادة توزيع

الثروات كالزكاة والصدقة، الوقف والقرض الحسن، ومن شأن هذه الأدوات تقاسم المخاطر لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض من المجتمع (يوسف عبيد، 2019، صفحة 2). وهنا تظهر أهمية التمويل الإسلامي يساهم في تعزيز الشمول المالي.

2.4. تحديات تعزيز الشمول المالي في الجزائر:

تواجه الجزائر كغيرها من بعض دول العالم العربي عدة تحديات في مجال تعزيز الشمول المالي أهمها عدم تطور البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل (حمدوش، 2020، صفحة 13)، ويظهر ذلك من خلال ما يلي المالي (أوسيف و شاوي، 2020، الصفحات 125-126):

أ. البيئة التشريعية التي تنظم النشاط المالي والمصرفي في الجزائر، لا تواكب التطورات الحاصلة في الساحة المصرفية والمالية، كذلك التأخر في سن القوانين الخاصة بالصيرفة الإلكترونية لإنجاح التجارة الإلكترونية، والتي تعود بالنفع الكبير على الشمول المالي؛

ب. ضعف استخدام وسائل الدفع وأنظمة التسوية، حيث توفر المصارف في مجملها البطاقة البنكية للسحب (CBR) لزيائنها، والبطاقات البنكية (CIB)، وهي تسمح لزيون بنك معين بالدفع والسحب، كما أنها متاحة لفئة كبيرة من الزبائن، بالإضافة إلى أنواع أخرى من البطاقات الإلكترونية (ماستر كارد، فيزا كارد) التي تخصص لفئة خاصة من الزبائن (رجال الأعمال والمستثمرين) وفق شروط معينة، ومجالات استخدامها في الجزائر ضيقة. غير أنه وللأسف الواقع المصرفي والمالي يشهد ضعف استخدام هذه البطاقات وعدم انتشارها كما كان مخطط له، لعدة أسباب أهمها ضعف البنية التحتية المالية، كما يعاب على القطاع المصرفي في الجزائر غياب استخدام الهاتف كوسيلة لتوصيل الخدمات المصرفية؛

ت. انعدام قواعد البيانات التي تخص التاريخ الائتماني لكل من الأفراد والشركات، وضعف التنسيق فيما يخص تداول بعض المعطيات بين المصارف والمؤسسات المالية؛

ث. ضعف مهارات أعوان الرقابة مقارنة بالموظفين في المصارف، مما أدى إلى تفشي الاختلاس، أو عدم احترام الإجراءات الرقابية الداخلية، الأمر الذي أضعف ثقة العملاء في البنك، بالإضافة إلى تهميش الكفاءات وعدم وجود مخططات واضحة للتكوين؛

ج. هيمنة القطاع المالي والمصرفي العمومي أدت إلى انعدام المنافسة، حيث تقدم جميع المصارف وشركات التأمين منتجات متشابهة؛

ح. نقص الثقافة المالية بين أفراد المجتمع الجزائري، يعرف الوعي المالي والمصرفي بأنه اعتياد الأفراد والمؤسسات الاقتصادية على إيداع أرصدهم النقدية في المصارف، واعتمادهم على مختلف وسائل الدفع في تسوية معاملاتهم الاقتصادية، ويزداد الطلب على الودائع المصرفية كلما ازداد انتشار الوعي المالي المصرفي، والعكس يؤدي إلى تنامي ظاهرة الاكتناز، وهي ظاهرة متجذرة في الاقتصاد الجزائري.

3.4. سبل تفعيل الصناعة المالية الإسلامية وتعزيز الشمول المالي:

تعزيز الشمول المالي في الجزائر يتطلب القيام بصياغة إستراتيجية فعالة لتعزيز الشمول، تساهم في تطوير القطاع المالي وتحصر على تحقيق استقراره. وفيما يلي نوضح أهم آليات تفعيل الخدمة المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر وذلك من خلال ما يلي:

1.3.4. وضع إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي: ويتحقق ذلك من خلال (طرشي، انساعد، و عبو، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، 2019، صفحة 129):

أ. تحديد الأهداف المستقبلية لتعزيز الشمول المالي؛

ب. تحييد نقاط الضعف والقوة في المواضيع ذات العلاقة بالشمول المالي؛

ت. تحديد المعوقات التي ستواجه عملية التطبيق، والبحث عن سبل وآليات تجاوز المعوقات والتحديات؛

ث. توحيد وتأطير الجهود المشتركة تحت مظلة وقيادة واحدة؛

ج. تنظيم وإدارة العلاقة مع الأطراف المشاركة في بناء الإستراتيجية بشكل يسهل انجاز بناء الإستراتيجية؛

ح. تحديد آليات المتابعة وقياس الأداء والانجاز لعملية بناء الإستراتيجية.

2.3.4. تعزيز دور البنوك الإسلامية في دعم وتحقيق الشمول المالي: قامت الجزائر بخطوات جادة في مجال

تفعيل الصناعة المالية الإسلامية وتعزيز دورها وفي هذا الإطار تم إصدار النظام 02/20 بتاريخ 15 مارس 2020 والذي أتاح للبنوك والمؤسسات المالية إنشاء شبائيك للصيرفة الإسلامية واشترط أن يكون الشباك مستقلاً من الناحيتين المالية والمحاسبية عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، وتكون حسابات عملاء الشباك مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للعملاء (فندوز و حمده قعلول، 2020، صفحة 29). إن هذا الإجراء سيسمح بزيادة طلب الفرد الجزائري على الخدمة المصرفية الإسلامية. غير أنه غير كافٍ لتفعيل الصناعة المالية الإسلامية يتطلب القيام ببذل جهد أكثر نقدم أهم الاقتراحات المقدمة من قبل صندوق النقد العربي وهي (يوسف عبيد، 2019، الصفحات 42-44):

- تشجيع قطاع المصارف الإسلامية على الاستثمار وتمويل المشاريع في المناطق النائية من خلال برامج تمويلية ميسرة وتطوير نظام مالي محلي يحفز المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ويخفف عنها اعباء الأموال المودعة لديها؛
- إنشاء صناديق لاستهداف التمويل الأصغر وتمويل المشاريع الصغيرة، والعمل على فتح نوافذ تمويل إسلامي مخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة؛
- إيجاد منتجات إسلامية جديدة ومرنة تناسب معظم القطاعات وكافة شرائح طالبي التمويل يساهم بشكل كبير في تحقيق الشمول المالي؛
- زيادة الوعي والمعرفة بالمنتجات الإسلامية وآلية تطبيقها وتوضيحها لجميع الأطراف يساهم بشكل كبير في تحقيق الشمول المالي للقطاعات ويعزز دور المؤسسات المالية؛
- استخدام التقنية الحديثة لتسهيل الخدمات وتطوير نظم الدفع والتوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية والتقنية.

5. خاتمة:

- تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعرف مؤشرات شمول مالي ضعيفة، مما يتطلب ضرورة بذل الجهود لتعزيزه لدعم الاستقرار المالي وتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات المالية خاصة الفئات المهمشة والميسورة الدخل، وتعتبر الخدمات المالية الإسلامية مدخلاً وركيزة لدعم وتعزيز الشمول المالي فهي تتوافق مع ثقافة وقيم الفرد الجزائري، ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع استخلصنا مجموعة من النتائج والتوصيات نوردتها فيما يلي:
- نتائج الدراسة: نوردتها فيما يلي:
 - يساهم الشمول المالي في تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية، حيث يسمح بتنوع المنتجات والخدمات المالية والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء؛
 - تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من ارتفاع لنسبة الاقتضاء المالي والذي قدره بنك الجزائر سنة 2017 بـ 4675 مليار دج أي ما يعادل 33% من الكتلة النقدية (M2)، حيث دق بنك الجزائر ناقوس الخطر وضرورة تجنيد كل الإمكانيات لامتنصاح هذه الأموال واستثمارها؛
 - قامت الجزائر بخطوات جادة في مجال تفعيل الصناعة المالية الإسلامية وتعزيز دورها، فتم إطار النظام 02/20 بتاريخ 15 مارس 2020 والذي أتاح للبنوك والمؤسسات المالية إنشاء شبائيك للصيرفة الإسلامية؛
 - هيمنة القطاع المالي والمصرفي العمومي في السوق الجزائري أدى إلى انعدام المنافسة، حيث تقدم جميع المصارف وشركات التأمين منتجات متشابهة؛

- تعزيز الشمول المالي في الجزائر يتطلب القيام بصياغة استراتيجية فعالة، تساهم في تطوير القطاع المالي وتحصر على تحقيق استقراره؛
- زيادة الوعي ونشر الثقافة المالية والمعرفة بالمنتجات الإسلامية وآلية تطبيقها وتوضيحها لجميع الأطراف يساهم بشكل كبير في تحقيق الشمول المالي للقطاعات ويعزز دور المؤسسات المالية.
- **توصيات الدراسة:** على ضوء النتائج المقدمة نقدم الاقتراحات والتوصيات التالية:
 - الاهتمام بتكوين وتدريب المورد البشري في مجال الصناعة المالية الإسلامية؛
 - ضرورة نشر الثقافة المالية والتعريف بالمنتجات المالية الإسلامية؛
 - ضرورة تطوير البنية التحتية لدعم وتعزيز الشمول المالي؛
 - توفير خدمات مالية إسلامية تتوافق وحاجة المجتمع الجزائري.

6. قائمة المراجع:

- مروان بن قيدة ، و رشيد بوعافية. (31 مارس، 2018). واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 9(1)، الصفحات 90-105.
- Direction Générale du Trésor Direction Des Assurances. (s.d). Activité des assurances en Algérie Rapport annuel-2017-2018.**
- رامي يوسف عبيد. (2019). دراسة أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.: صندوق النقد العربي.
- صليحة فلاق، معمر حمدي، و صليحة حفيفي. (31 ديسمبر، 2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي. مجلة التكامل الاقتصادي، 07(04)، الصفحات 1-14.
- صورية شني، و السعيد بن لخضر. (02 نوفمبر، 2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 03(02)، الصفحات 104-129.
- عبد الحليم عمار غربي. (أفريل، 2018). دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي الاقتصادي العربي نموذجاً. مجلة بيت المشورة(8)، الصفحات 79-132.
- عبد الحليم عمار غربي. (30 جوان، 2020). نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي: دراسة تحليلية لأبعاده ومؤثراته وتأثيراته. المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، 06(01)، الصفحات 07-41.
- عبد الكريم أحمد قندوز، و سفيان حمده فعلول. (2020). الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي: الواقع والتحديات والآفاق (المجلد 1). أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
- عمار ياسين أوسيف، و شافية شاوي. (30 جوان، 2020). الشمول المالي في الجزائر: الواقع، المعوقات والحلول. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية(97)، الصفحات 120-138.
- كلثوم مرقوم، صليحة فلاق، و فاطمة فوقة. (2020). قنوات تسويق منتجات التأمين في الجزائر، أي دور لبنك التأمين؟/المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، 11(01)، الصفحات 123-142.
- محمد بن موسى، و عمر قمان . (30 ديسمبر، 2019). واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (global Findex) خلال الفترة (2011-2017) مع التركيز على الجزائر. مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، 13(03)، الصفحات 242-261.

- محمد بوطلاعة ، حسينة ساعد بخوش ، و كريمة بوقرة. (30 جوان, 2020). واقع الشمول المالي وتحدياته -الأردن والجزائر نموذجاً-. مجلة اقتصاد المال و الأعمال، 04(02)، الصفحات 143-158.
- محمد طرشي، رضوان انساعد، و عمر عبو. (31 ديسمبر, 2019). متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر. مجلة القيمة المضافة لإقتصاديات الأعمال، 1(1)، الصفحات 118-137.
- وفاء حمدوش. (30 أبريل, 2020). أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي - حالة الدول العربية-. مجلة أبحاث للدراسات الاقتصادية والإدارية، 03(01)، الصفحات 1-18.